

8.7 مليارات دولار لقطاعات الدولة و1.56 مليار دولار للقطاع الخاص

التعاون الدولي: 10.2 مليارات دولار تمويلات ميسرة من شركاء التنمية

دولار لقطاع الصناعة من الاتحاد الأوروبي وألمانيا، بالإضافة إلى 86 مليون دولار لقطاع الحكومة، من الولايات المتحدة الأمريكية، والوكالة الفرنسية للتنمية، وألمانيا والاتحاد الأوروبي. وشهد عام 2021 توقيع تمويل سياسات التنمية، من البنك الدولي والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية بقيمة 720 مليون دولار، بواقع 360 مليون دولار من كل بنك.

كما وقعت الحكومة المصرية اتفاقيات إطارية بقيمة 2.6 مليار دولار مع شركاء التنمية الثنائيين (الحكومة الفرنسية والوكالة الفرنسية للتنمية، والحكومة الإسبانية، والصين)، بهدف تنفيذ العديد من المشروعات التنموية. وعلى صعيد القطاع الخاص بلغت قيمة التمويلات التنموية الميسرة التي حصلت عليها مؤسسات القطاع الخاص خلال العام الماضي نحو 1.56 مليار دولار، في شكل خطوط ائتمان للبنوك التجارية لإعادة إقراضها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإصدار أول سندات خضراء للقطاع الخاص في مصر، وكذلك تمويل أكبر محطة طاقة شمسية للقطاع الخاص ممولة من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

تموي بقيمة 400 مليون دولار، وتمويل آخر من الوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة 182 مليون دولار، لدعم الموازنة بما يعزز تنفيذ مشروع التأمين الصحي الشامل، وذلك إلى جانب المنح التنموية التي حصل عليها قطاع الصحة بقيمة 20 مليون دولار، من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. كما تم إبرام اتفاقيات تمويل بقيمة 1.5 مليار دولار، في قطاعات الزراعة والتموين والري.

وفيما يتعلق بمشروعات التعليم والتعليم العالي تم توقيع اتفاقيات تمويل بقيمة 134 مليون دولار. كما تم إبرام اتفاقيات تمويل تنوي بقيمة 57 مليون دولار للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وألمانيا، لتنفيذ برنامج دعم المشروعات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز وصول الخدمات المالية لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتم الحصول على منح تمويلية بقيمة 26 مليون دولار لقطاع تمكين المرأة والتضامن، لتنفيذ العديد من المشروعات الهادفة لدعم رائدات الأعمال ودعم صحة المرأة، وتعزيز تكافؤ الفرص. وتم توقيع منح تمويلية بقيمة 22 مليون



الدكتورة رانيا المشاط وزيرة التعاون الدولي

متعددي الأطراف والثانيين خلال العام الماضي، لدعم جهود الاستثمار في رأس المال البشري، في العديد من القطاعات التنموية نحو 2.47 مليار دولار. وخلال العام الماضي تم الاتفاق مع مجموعة البنك الدولي على إتاحة تمويل

وشهد العام الماضي إبرام اتفاقيات تمويل تموي بقيمة 169 مليون دولار في قطاع الإسكان الاجتماعي وشبكات المياه والصرف الصحي، من شركاء التنمية (الصندوق الكويتي للتنمية الإفريقي والاتحاد الأوروبي) بهدف تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية، والتاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، والحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية ومستدامة.

كما شهد 2021، إبرام اتفاقيات تمويل تموي بقيمة 1.04 مليار دولار، في قطاع الكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة والبتترول. وأظهر التقرير أن التمويلات التنموية التي تم إبرامها لقطاع البيئة بلغت قيمتها 230 مليون دولار. إلى جانب ذلك تم توقيع اتفاقيات تمويل تموي مع اليابان والبنك الإفريقي للتنمية لتمويل سياسات التنمية لقطاع الطاقة بقيمة 330 مليون دولار، بواقع 238 مليون دولار من اليابان، و92 مليون دولار من البنك الإفريقي للتنمية. وفي سياق متصل بلغت التمويلات التنموية التي تم الاتفاق عليها مع شركاء التنمية

حابي

كشفت التقرير السنوي لوزارة التعاون الدولي لعام 2021، الصادر تحت عنوان "تعاون إثمائي فعال.. لبناء مستقبل أفضل"، عن تفاصيل التمويل التنموي الميسر الذي حصلت عليه مختلف قطاعات الدولة والقطاع الخاص خلال العام الماضي بقيمة 10.2 مليارات دولار من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثانيين ومؤسسات التمويل الدولية، بواقع 8.7 مليارات دولار لقطاعات الدولة المختلفة، و1.56 مليار دولار للقطاع الخاص، من بينها منح تمويلية بقيمة 476 مليون دولار تمثل تقريبا 5% من إجمالي تمويلات 2021. وأشار التقرير إلى أن التمويلات التنموية الميسرة المتفق عليها من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثانيين، لدعم خطط تطوير البنية التحتية تبلغ نحو 2.95 مليار دولار، في العديد من القطاعات التنموية، من بينها 1.14 مليار دولار، لتنفيذ 5 مشروعات حيوية في قطاع النقل الذي يأتي من بين القطاعات ذات الأولوية للتنمية في خطة الدولة لتحقيق التنمية المستدامة.

MORE THAN SIXTY YEARS OF CONSTANT INNOVATION, AND STILL. THE DEVELOPER OF SARAI CITY. 16750 | MNHD.COM

ضمن خطط تنويع آجال وأدوات الدين

مصر تدرس إصدار سندات في اليابان لأول مرة

السيارات الكهربائية. وأعرب الوزير، خلال لقائه مع السفير الياباني عن تقديره للدعم الذي تقدمه اليابان لتطبيق نظام التأمين الصحي الشامل، وكذلك التعاون في مجال تطوير التعليم من خلال تجربة المدارس والجامعة اليابانية، لافتا إلى أن القيادة السياسية تولي اهتماما كبيرا بالصحة والتعليم؛ باعتبارهما ركيزتين أساسيتين لتحقيق التنمية البشرية. وقال السفير الياباني الجديد بالقاهرة أوكا هيروتشي، إن هناك شركات يابانية جديدة قررت ضخ استثمارات في مصر خلال الفترة المقبلة؛ للاستفادة من مناخ أداء الأعمال والاستثمار الجاذب، والمحفز، مؤكدا رضاه مجتمع الأعمال والمستثمرين اليابانيين في مصر عن تطبيق منظومة التسجيل المسبق للشحنات «ACI» بالمنافذ الجمركية بالموانئ البحرية.

معيط: فرص واعدة أمام شركات السيارات اليابانية للاستثمار بمصر

وتدليل أي عقبات قد تواجه المستثمرين؛ بما يسهم في توطيد الصناعة، وتعميم قدراتنا الإنتاجية، وتوسيع القاعدة التصديرية. وأشار معيط إلى أن هناك فرصا واعدة أمام شركات صناعة السيارات اليابانية للاستثمار بمصر خاصة في مجال تصنيع



الدكتور محمد معيط وزير المالية

حابي

ناقش وزير المالية الدكتور محمد معيط في لقائه مع السفير الياباني الجديد بالقاهرة أوكا هيروتشي، مدى إمكانية إصدار سندات مصرية في اليابان لأول مرة، ضمن خطط إصدار السندات الحكومية المتنوعة متوسطة وطويلة الأجل، التي تستهدف أدوات جديدة مثل الصكوك، وسندات التهمة المستدامة، والسندات الخضراء؛ بما يسهم في توسيع قاعدة المستثمرين، وجذب سيولة إضافية لسوق الأوراق المالية الحكومية، على نحو يساهم في خفض تكلفة الدين. وأكد الدكتور محمد معيط وزير المالية، حرص جميع أجهزة الدولة على تهيئة كل السبل لتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.

في الربع الأخير من 2021

أوراسكوم كونستراكتيون تضيف عقوداً جديدة بقيمة 785 مليون دولار

أعلنت شركة أوراسكوم كونستراكتيون أنها أضافت تعاقدات جديدة بقيمة 785 مليون دولار أمريكي إلى قيمة المشروعات تحت التنفيذ في الربع الرابع من عام 2021. وقالت أوراسكوم كونستراكتيون في بيان أمس، إن إجمالي قيمة العقود الجديدة في نهاية العام المالي 2021 وصل إلى 3.5 مليارات دولار أمريكي، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 22% مقارنة بالعام الماضي. ومثلت المشروعات في منطقة الشرق الأوسط نسبة قدرها 55% من إجمالي قيمة العقود الجديدة المبرمة خلال الربع الرابع من عام 2021 والتي تضمنت مشروعات النقل والطاقة الكهربائية في جمهورية مصر العربية ومشروعات المياه في جمهورية مصر العربية وتونس. وتمثل العقود الجديدة في الولايات المتحدة نسبة قدرها 45% من إجمالي قيادة المشروعات في القطاع التجاري. كما بلغت قيمة المشروعات تحت التنفيذ المجمعة 6.1 مليارات دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2021، مما يعكس زيادة طفيفة في قيمة المشروعات تحت التنفيذ المجمعة والتي تم تحقيقها في 30 سبتمبر 2021.

حابي

ASPIRE HOLDING TM. بلغ 138.2% في 2021

نمو قياسي في عمليات شركات التمويل العقاري

عقود التأجير التمويلي تصعد 35.5%.. وتمويلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ترتفع 38.9%

بمعدل نمو بلغ 44.7%. ونوه إلى أن عام 2021 شهد أول إصدار للسندات الخضراء في سوق رأس المال في مصر لإحدى الشركات بقيمة 100 مليون دولار (بما يعادل 1.6 مليار جنيه مصري). وذلك بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية لدعم تحول الاقتصاد المصري إلى الاقتصاد الأخضر. وكشف عمران عن ارتفاع رأس المال السوقي للأسهم المقيدة بالسوق الرئيسية بنسبة 17.6% خلال هذا العام، حيث بلغ 765.6 مليار جنيه في نهاية عام 2021، مقابل 651 مليار جنيه في نهاية عام 2020.

في الحصول على ترخيص مزاولة نشاط التخصيم، وزيادة عدد شركات التخصيم، بالإضافة إلى استحداث نشاط التخصيم الاستهلاكي. وأضاف أن قيمة أرصدة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر تقدر بنحو 26.8 مليار جنيه بنهاية عام 2021، مقارنة بـ 19.3 مليار جنيه بنهاية عام 2020، بمعدل نمو بلغ 38.9%. وأشار إلى ارتفاع قيمة إصدارات الأوراق المالية (الأسمه والسندات والصكوك) إلى 280.3 مليار جنيه خلال عام 2021 مقارنة بـ 193.7 مليار جنيه خلال عام 2020.



الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

أسس، أن قيمة عقود التأجير التمويلي بلغت 79.8 مليار جنيه خلال عام 2021 مقارنة بـ 58.9 مليار عام 2020 بمعدل ارتفاع بلغ 35.5%. ويرجع هذا الارتفاع إلى تعافي نشاط التأجير التمويلي من حالة التباطؤ التي سادت عام 2020 نتيجة لتأثر الأنشطة الاقتصادية بتدابير جائحة كورونا. وأكد رئيس هيئة الرقابة المالية، أن قيمة الأوراق المخصمة بلغت 20.3 مليار جنيه خلال عام 2021 مقارنة بـ 11.3 مليار جنيه خلال عام 2020 محققة معدل نمو بلغ 79.6%، والذي قد يرجع إلى إقبال الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية

إسلام جابر وبارع عريان

قال الدكتور محمد عمران، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، إن شركات التمويل العقاري قامت بمنح 8.1 مليارات جنيه لعملائها خلال عام 2021 مقارنة بـ 3.4 مليارات جنيه خلال عام 2020 بمعدل نمو بلغ 138.2%. ويرجع ذلك جزئياً إلى تعافي السوق العقارية بشكل كبير من جراء جائحة كورونا، بالإضافة إلى توجه شركات التطوير العقاري للتعامل مع شركات التمويل العقاري بشكل أكبر. وأضاف عمران، خلال مؤتمر صحفي

أهم الأخبار: اضغط على العناوين. راميدا تبدأ إنتاج مستحضر Molnupiravir المضاد للفيروسات بسعر 625 جنيه للعبوة. الجزيرة العامة للمقاولات تتولى تنفيذ مباني في مدينة العاشر من رمضان، مقابل 752 مليون جنيه. اتصالات مصر: إتاحة خدمات الشهر العقاري عبر 20 فرعاً في 17 محافظة قريباً. الرقابة المالية: مفاوضات لمنح حوافز ضريبية للصناديق العقارية. المؤشر الرئيسي لليورصة يصعد إلى 11859 نقطة وأحجام التداولات تسجل 723.2 مليون جنيه.

بمناسبة السنة الجديدة. 20 هدية جيجا. لعملاء we. قبل أي حد. تطبيق الشريعة والمخاطر.